الظواهر السوسيولسانية في الخطاب القانوني (*)

The sociolinguistic phenomena in legal discourse

أ / كريمة نعلوف
جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية
البريد: karimanaf@hotmail.fr

ملخّص : يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على اللغة العربية المستعملة في الخطاب القانوني أثناء المرافعات داخل قاعة المحاكمة، وذلك من خلال إبراز أهمية هذا الخطاب في المجتمع، إذ حاولنا فيه الكشف عن أهم الظواهر السوسيولسانية الموجودة في هذا الخطاب، ومدى تأثيرها على استعمال اللغة العربية الفصحى أثناء المناقشة القانونية.

الكلمات المفتاحية : الخطاب- الخطاب القانوني- ظواهر سوسيولسانية- الانتقال اللغوي- المزج اللغوي.

Abstract : This research aims to shed light on the Arabic language used in legal discourse during the pleadings inside the courtroom, by highlighting the importance of this discourse in society, as we tried to reveal the most important sociological phenomena present in the legal discourse, and the extent of their impact on the use of classical Arabic during the legal debate.

Keywords : The discourse - The legal discourse - sociolinguistic phenomena - Code Switching - Code mixing.

* تاريخ تسلم البحث: 2020/01/14، تاريخ قبول البحث: 2020/04/17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

ممّا لا شك فيه أنّ اللغة من أهمّ وسائل التبليغ والتواصل بين أفراد المجتمع، ولكن الملاحظ في كلّ المجتمعات هو تعدد اللغات، فهناك مستويات لغوية راقية كاللغة العربية الفصحى في المجتمع العربي مثلا وهناك مستويات دنيا كاللهجات، ممّا أدى إلى ظهور ظواهر سوسيولسانية كالثنائية والازدواجية والتداخل والانتقال اللغوي، وهذه الظواهر اللغوية التي أصبحت بارزة في شتى الخطابات التعليمية والسياسية والقانونية؛ هي موضوع دراستنا. نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الخطاب القانوني، إذ يتميز هذا الخطاب عن باقي الخطابات الأخرى بارتباطه بمرجعية تتمثل في واقع الحادثة ومن نظام سير الجلسة في قاعة المحاكمة، كما نحاول أيضا الكشف عن أهم الظواهر السوسيولسانية الموجودة في هذا الخطاب.

يركز بحثنا على اللغة المستعملة في المناقشات القانونية داخل قاعة المحاكمة، وذلك لأنّها موجهة إلى كافة المستويات المثقفة وغير المثقفة. ومن هنا يحق لنا أن نطرح السؤال الآتي: ما واقع استعمال اللغة العربية الفصحى في الخطاب القانوني المتداول داخل قاعة المحاكمة؟ وما هي أهم الظواهر السوسيولسانية التي يمكن العثور عليها في هذا الخطاب؟ وما مدى تأثيرها على اللغة العربية؟ ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات لمعالجة الموضوع يفترض الانطلاق من كون اللغة العربية الفصحى لا تستعمل وحدها في الخطاب القانوني، وإنّما تستعمل إلى جانبها العربية العامية والفرنسية والقبائلية؛ ما استدعى منا تقسيم البحث إلى إطار نظري يتناول مفهوم اللسانيات الاجتماعية وظواهر الاحتكاك اللغوي، إلى جانب مفهوم وخصائص الخطاب القانوني. أمّا الإطار التطبيقي فقد تناول التعريف بالمدونة، إذ قمنا بتحديد عيّنة البحث، ثم تطرقنا إلى الظواهر السوسيولسانية السائدة في الخطاب القانوني، كما قمنا بتحليل الظاهرة بشكل معمق مع التطرق لأمثلة أو نماذج من الواقع، وختمنا البحث بجملة من النتائج التي توصلنا إليها مع تقديم اقتراحات للمشكلة المطروحة في الإشكالية. وقبل أن نتطرق إلى هذه الظواهر السوسيولسانية التي عثرنا عليها في الخطاب القانوني (الشفوي)، نقف أولا عند مفهوم اللسانيات الاجتماعية، وظواهر الاحتكاك اللغوي وفق ما يأتي:

إنّ دراسة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعيه وعنصرا من عناصر الثقافة قد حظيت بنوع من الاستقلال ونوع من الاهتمام الخاص، كما أصبح لها علم معترف به تشيع الإشارة إليه بالمصطلح "علم اللغة الاجتماعي" Sociolinguistique، أو "اللسانيات الاجتماعية" التي تعد من أخصب فروع اللسانيات الحديثة، كونها تعالج الظاهرة اللغوية من منظورين: المنظور الاجتماعي والمنظور اللساني، كما إنّ اللسانيات الاجتماعية تسعى جاهدة إلى الكشف عن العلاقة بين اللغة ومستعمليها، وكذلك تدرس مختلف الظواهر الاجتماعية البارزة في الخطابات الشفاهية والكتابية، وتهتم بمواضيع متنوعة منها الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية، والتعدد اللغوي، وتعدد اللهجات، وظواهر التنوع اللغوي مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتقال والمزج اللغويين...إلخ، وقبل أن تناول هذه العناصر نقف أولا عند مفهوم اللسانيات الاجتماعية.

1- مفهوم اللسانيات الاجتماعية أو علم اللغة الاجتماعي:

يعرّف لويس جان كالفي علم اللغة الاجتماعي بقوله: « هو فرع من فروع اللسانيات يهتم بالعلاقة بين اللغة والمجتمع، وبالأسباب والظروف الاجتماعية التي تحيط بالحدث اللغوي»[1]. ويعرّف علم اللغة الاجتماعي كذلك بأنّه: « دراسة العلاقة بين اللغة والظواهر الاجتماعية، وبيان أثر المجتمع ونظمه وتاريخه وتركيبه وبنيته في مختلف الظواهر اللغوية»[2]. نستنتج من خلال هذين التعريفين أنّ اللسانيات الاجتماعية أو علم اللغة الاجتماعي هو العلم الذي يدرس اللغة وعلاقتها بالمجتمع، كما يسعى هذا العلم إلى اكتشاف الأسس والمعايير الاجتماعية التي تحكم قواعد العمل اللغوي؛ أي يهتم بطرائق استعمالها، كما ينظر في التغيّرات التي تصيب بنية اللغة مع تحديد وظائفها الاجتماعية المختلفة. وباعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، فلا بد من البحث في ظواهر احتكاكها بلغات أخرى، وهذه الأخيرة لا يخلو منها مجتمع متعدد اللغات، ومن هذه الظواهر: الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية والانتقال اللغوي (التعاقب اللغوي) والمزج اللغوي...إلخ

2- ظواهر الاحتكاك اللغوي:

2- 1- مفهوم الثنائية اللغوية:

يكشف مفهوم الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية شيئا من الغموض، لأنّ مصطلح الثنائية اللغوية يستعمل أحيانا مرادفا للازدواجية اللغوية[3]. ولهذا لابد من أن نُعرّف كل مصطلح على حده. فالثنائية اللغوية هي: «الوضعية التي تستعمل فيها لغة واحدة.»[4] وهذا ما ذكره "بلان M. Blanc " وهامرز J. Hamers" أثناء حديثهما عن الثنائية اللغوية التي هي « مفهوم لغوي اجتماعي متطور لوصف الوضعية الاجتماعية التي يُستعمل فيها مستويان لغويان من اللغة نفسها، وهذا في المجالات والوظائف التكميلية حيث يكون أحد هذين المستويين في مرتبة اجتماعية أعلى من الأخرى»[5]. تحدث الثنائية اللغوية إذن في لغة واحدة وتتضمن مستويين لغويين، ومثال ذلك اللغة العربية الفصحى والعامية اللتان نجدهما في المجتمعات العربية.

نقل "شارل فرغسون Charles Ferguson" مصطلح Diglossie إلى الانجليزية ليدل على شكلين مختلفين من الاستخدام للسان، وذلك من خلال نشر مقاله الشهير Diglossie سنة 1959م[6]. واستعمل فرغسون هذا المصطلح لوصف كل الوضعيات الاجتماعية حيث يوجد نمطان أو أسلوبان من نفس اللغة يُستخدمان في مجتمع واحد في مجالات ووظائف مختلفة، يتمتع واحد من هذين الأسلوبين عموما بوضعية اجتماعية أعلى من الأخرى يطلق على المستوى الأول المستوى الأعلى (Variété haute) والمستوى الأقل منه باسم المستوى الأدنى (Variété basse).[7] وللتمثيل لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استعان بأربعة أمثلة:[8] وهي الأوضاع في البلاد العربية، حيث تتعايش اللغة العربية الفصحى بمجموعة عديدة من الصور المتعددة والمتنوعة من اللهجات المحلية، وقد قارن هذا الموقف اللغوي في البلاد العربية بالموقف اللغوي في سويسرا حيث تعيش اللغة الألمانية الأصلية مع اللغة الألمانية السويسرية، وبالموقف اللغوي في هايتي حيث تتعايش الفرنسية مع لغة الكريول الهايتية، وبالموقف اللغوي في اليونان حيث توجد اللغة الأصلية مع اللهجات العامية.

يتبين من خلال ما تقدم أن العربية ليست اللغة الوحيدة التي تعرف ظاهرة الثنائية والتفرع اللهجي، بل الثنائية اللغوية ظاهرة كونية، وكل ما في الأمر أن تباين وتقارب المستويين مرتبط بمسائل ثقافية. من أهم خصائص الثنائية اللغوية أنّه يخصص وظيفة لكل من الفصحى والعامية ففي مجموعة معينة من المواقف تكون الفصحى فقط هي المناسبة للاستعمال وفي مجموعة أخرى تكون العامية هي الأنسب مع تداخل بسيط جدّا بين هاتين المجموعتين. الثنائية اللغوية إذًا هي استعمال الفرد أو المجتمع لمستويين لغويين من اللغة نفسها.

2-2- مفهوم الازدواجية اللغوية: Bilinguisme

وردت عدة تعريفات للازدواجية اللغوية منها ما جاء في قاموس (Le Petit Robert) على أنّها: «استعمال لغتين عند الفرد أو في منطقة ما».[9] كما عرّفها أيضا غاليسون Gallisson وكوست Coste كالتالي: «وضعية جماعات لغوية أو أفراد متواجدين في مناطق أو بلدان تستعمل لغتين أو أكثر بشكل متعاقب»[10]. ويرى البعض الآخر أن: « الازدواجية تبدأ بمجرد الاستعمال المتناوب للغتين مختلفتين» [11]. كما أن الازدواجية: « استعمال لغتين أو عدة لغات من قبل الفرد أو الجماعة بحيث إذا تكلم شخصان لغتين بدون اختلاف فهو مزدوج اللغة، وكذلك تعايش لغتين في جماعة والمهم أن تكون الأغلبية مزدوجة اللغة».[12]

نلاحظ من خلال هذه التعريفات أنّها تؤكد على ضرورة وجود لغتين تتعايشان لكي يكون هناك ازدواجية لغوية، كما يتبين لنا أيضا تلك النظرة إلى الازدواجية من حيث إنّها استعمال لغتين، وهي نظرة أكثر ملائمة للواقع، وذلك لأنّ اكتساب اللغة لا يتم في الحقيقة إلا من خلال الاكتساب الطبيعي عند الطفل عبر ترعرعه في مجتمعه اللغوي. فالكفاية اللغوية في الواقع تكون فقط في اللغة الأم. وفي المقابل، وعلى مستوى استعمال اللغة، بالإمكان القول إنّ درجة معينة ومقبولة من معرفة اللغة التي يتم تعلمها على نحو أو آخر تتيح للفرد أن يستخدمها بالتوازي مع استعماله للغته الأم.

2-3- الانتقال اللغوي: Alternance

يعرّف الانتقال اللغوي في المعاجم اللسانية بأنّه «انتقال يحصل في نظامين لغويين أو أكثر وذلك في شكل مقاطع من اللغة التي ينتقل منها مع مقاطع من اللغة الأخرى أو اللغات».[13] وحتى يتضح الأمر أكثر نعطي مثالا عن الانتقال وكيفية حدوثه: جزء (أ) ينتمي فقط إلى اللغة (ل أ)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشيء نفسه بالنسبة للجزء (ب) الذي ينتمي إلى اللغة (ل ب)، والجزء يتغير حسب الطول من كلمة إلى ملفوظ طويل ثم إلى مجموعة من الملفوظات[14]. فالانتقال إذن لا يتم إلا بوجود لغتين أو أكثر، لأنّه لا يحصل إلا بين شيئين اثنين، وقد يعني هذا الانتقال عدم قدرة الشخص على استعمال النظام اللغوي للغة الأولى، فلا يجد بدا من التواصل بنظام لغوي آخر، غير أن الانتقال قد يحدث لاعتبارات وأسباب أخرى ذكرتها خولة طالب الإبراهيمي بقولها « بعض الأسباب التي تدفع المتكلم إلى الانتقال من الفرنسية إلى العربية يجدها عند الانتقال من العربية إلى الفرنسية وكذلك تغيير المخاطب وتغيير الموضوع ومحاولة إبعاد المستمعين عن موضوع الحديث وإدخال بعض الكلمات بالفرنسية أو التعبير بالفرنسية، قد يعني هذا القول: أستعمل الفرنسية وبإمكاني فعل ذلك إذن أتقنها»[15]. فالانتقال اللغوي إذن هو انتقال من لغة إلى لغة أخرى أثناء محادثة واحدة ومقام واحد[16]، وغالبا ما يتم عندما يتغير الموضوع من ثقافة اللغة الأولى إلى ثقافة اللغة الثانية التي سينتقل إليها الحديث، أو عندما تمر في اللغة الأولى التي يجري بها الحديث كلمة من اللغة الثانية التي سينتقل إليها الحديث.

2-4- المزج اللغوي: Le mélange de code

يقابل مصطلح المزج اللغوي في اللغة الانجليزية مصطلح Code mixing وفي الفرنسية Le mélange de code، ويعرّفه كل من F. Hamers et M. Blanc « بأنّه استراتجية خطابية، لكن في هذه الحالة يقحم متكلم اللغة (أ) عناصر من اللغة (ب) في أيّ مستوى من المستويات، وهذه العناصر ليست مندمجة في لغة (أ) وإلاّ اعتبرت افتراضات»[17]. المزج اللغوي إذن هو تحويل الوحدات اللغوية من نظام إلى آخر.

يحدث المزج اللغوي بكثرة في المجتمع الجزائري بين اللغة العربية والفرنسية حيث وُجِدتْ هذه الظاهرة منذ وصول الفرنسيين إلى الجزائر، وقد أدى الوضع المعيش وضرورة التواصل إلى ابتكار هذه التنوعات المزجية، بداية من عدم التمكن من الاستعمال الحقيقي للغة المستعمر[18]. وهذا الأمر يعتبر طبيعيا، لأنّ تفاعل أيّ لغة مع لغة أخرى ينتج عنه المزج بحيث يحدث الانتقال من وحدات لغوية منتمية إلى نظام لغوي ما إلى نظام آخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعدّ طبيعيا، لأنه يحصل في كل المجتمعات وبهذا تكون العوامل الاجتماعية والثقافية وغيرها قد أسهمت في ظهور المزج اللغوي.[19]

3- الخطاب:

بما أن موضوعنا يدور حول الظواهر السوسيولسانية في الخطاب القانوني يجب إذن أن نعرّف الخطاب عامة والخطاب القانوني خاصة وأهم سماته.

3-1-مفهوم الخطاب:

الخطاب عامة هو« إنجاز في الزمان والمكان، يقتضي وجود شروط أهمها المخاطَبْ والمتخاطِبْ وتحديد كيان الخطاب، ومكونات تعلن عن حدوثه»[20] وهي: الأصوات والمفردات والتراكيب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدلالة والتداول، أمّا في اللسانيات فنجد الخطاب يساوي الكلام. ومن خلال هذا يمكننا القول بأنّ الخطاب عبارة عن نتاج فردي؛ أي الممارسة الفردية للغة؛ بمعنى استخدامه للتعبير عن فكره الشخصي. وقد عرّفه أيضا "إميل بنفنيست" I. Benveniste في قوله: « الخطاب هو كل وحدة تتجاوز حجم الجملة».[21] إذن الخطاب يمثل مجموع من الجمل المترابطة عبر مبادئ مختلفة للانسجام فلقد تعددت أنواع الخطاب فمنها الديني والاجتماعي والعلمي والتعليمي والإشهاري والسياسي والقانوني الذي هو موضوع دراستنا.

3-2- مفهوم الخطاب القانوني:

الخطاب القانوني (القضائي) هو ذلك الخطاب الذي يجمع بين التدخّلات المطوّلة التي تمثلها المرافعات والأحاديث القصيرة كتدخّل القاضي والمتهم والشهود. وقد عرّفه مرتضى جبار كاظم بأنّه «ذلك الذي يخضع لشروط القول والتلقّي، إذ تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية»[22]، ما يعني أنّ هذا النوع من الخطاب ليس بخطاب عشوائي، بل هو خطاب منتظم خاضع لعدّة شروط. وهي الخاصة بتلك الأقوال الصادرة عن المرسل والمتلقّي، إضافة إلى الاستجابة المتبوعة بعناصر التأثير والفعالية. وقد عرّف أيضا بأنّه: «خطاب يشمل على نصوص القوانين وشروحها، والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة والمرافعات والدراسات القانونية التحليلية والتاريخية والمقارنة»[23]. أو هو: «الخطاب الذي ينتج في الجلسة القانونية التي تحدد زمنيا ومكانيا من قبل هيئات مختصة، إذ يعلن مسبقا عن موضوع الجلسة وعن مسببها ومنشطيها»[24]. فالخطاب القانوني لا يستعمله عامة الناس، بل تستعمله فئات معينة من الناس يتمتعون بمستوى علمي معين (المعرفة القانونية). وهو نتاج مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية تسيرها مؤسسة خاصة، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينطوي الخطاب القانوني على أهداف متباينة كإثبات اتهام أو نفيه أو تبرئة المتهم أو تحقيق العدالة.

3-3- خصائص الخطاب القانوني وسماته: للخطاب القانوني سمات كثيرة منها:

- الوضوح والعمق: الأصل في عملية التواصل اللغوي وضوح الرسالة اللغوية حتى تقع موقعها الصحيح في الفهم عند المستقبل. ولكن الوضوح قد يكون منفصلا عن مسألة العمق، وهذا واضح في حياتنا العملية، إذ يمكن أن يكون الخطاب واضحا وفي الوقت نفسه يكون سطحيا، وليس الأمر كذلك في النص القانوني، فهو مع وضوحه عميق أو هكذا ينبغي أن يكون حاله، فعند مطالعة شروح القوانين تنبئ عن وجود قدر كبير من العمق في لغة الخطاب القانوني.

- الإيجاز والتفصيل: إنّ الإيجاز والتفصيل لا يجتمعان في نص واحد، إذ كيف يمكن أن يكون هذا النص موجزا ومفصلا في آن واحد، لكن الذي يتأمل لغة الخطاب العلمي، يجدها تجمع غالبا، بين الإيجاز والتفصيل، وهذا شأن الخطاب القانوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المباشرة والإخبار: هاتان الصفتان متكاملتان في لغة الخطاب القانوني. فالمباشرة تظهر واضحة، إذ لا يكون الخطاب القانوني غامضا، ولذلك يلجأ الخطاب القانوني إلى الجمل الإخبارية وليس فيه وجود للتعجب والإنشاء، غير أنّ الجمل الاستفهامية ذات سيرورة في التحقيقات.
- الشرح لا التأويل: فلما كان الخطاب القانوني إخباريا مباشرا في الأعمّ الأغلب، فقد كان بالضرورة بحاجة إلى الشرح لا إلى التأويل.
- عدم التكرار والحشو: لا تعرف لغة الخطاب القانوني تكرارا ولا حشوا.
- بين الظن واليقين: من المعلوم في الفكر القانوني أنّ الأحكام يجب أن تقوم على بنيات يقينية يعتمد عليها، حتى تكون هذه الأحكام قطعية. وقد تظهر بعد صدور الحكم بنيات أخرى جديدة، تجعل الحكم الذي كان في حينه يقينيا قابلا لإعادة النظر.[25]

4- التعريف بالمدونة:

بما أن موضوع دراستنا يدور حول الظواهر السوسيولسانية في الخطاب القانوني أثناء المرافعات داخل قاعة المحاكمة، فقد حددنا مدونتنا في خطاب القاضي والمحامي والمدعي والمتهم والشاهد ومن خلاله شكلنا صورة عن طبيعة هذا الخطاب المستخدم داخل قاعة المحاكمة.

وبالنسبة للعيّنة قمنا باختيار ثلاثة (03) قضايا جنائية في محكمة بجاية لسنة 2017- 2018، إذ جمعت هذه المدونة عن طريق التدوين والمشاهدة المباشرة بواسطة حضور عدة قضايا جنائية، ولقد تمّ جمع المدوّنة في الفترة الممتدة من (14 فيفري 2018 إلى 15 أفريل 2018)، ومن بين هذه القضايا التي اعتمدنا عليها في مدونتنا هي كالآتي:

الرقم	القضية	التاريخ
01	جناية تكوين جمعية أشرار	14/ 02/ 2018
02	جناية محاولة القتل العمدي وجنح التحريض على التجمهر	15/ 03/ 2018
03	جناية القتل مع سبق الإصرار والترصد وجنحة السرقة	12/ 04/ 2018

5- الظواهر السوسيولسانية في الخطاب القانوني:

إن المتتبع للخطاب القانوني في محكمة بجاية سيعثر على ظواهر سوسيولسانية من بينها توظيفهم للغات أخرى غير العربية (الفرنسية) ولهجات مثل القبائلية والعربية العامية في خطابهم المنطوق، ولعلّ كل هذا يؤثر سلبا على تخصصهم الذي يفرض اللغة العربية الفصحى، لأنّ الاستعمال السليم والصحيح لهذه اللغة يؤدي إلى التفسير السليم للنصوص القانونية وهذا ما يؤدي إلى التطبيقات السليمة لهذه النصوص. ومن هنا نحاول الكشف عن أهم الظواهر السوسيولسانية المستخدمة في الخطاب القانوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم هذه الظواهر التي عثرنا عليها في مدونتنا ظاهرة الانتقال اللغوي وظاهرة المزج اللغوي، فيا ترى ما مدى تأثير هاتين الظاهرتين على استعمال اللغة العربية الفصحى؟

5-1- ظاهرة الانتقال اللغوي:

نحاول دراسة هذه الظاهرة والكشف عن اللغات التي يتناوب المتكلم في استعمالها، ومعرفة السبب الذي أدى إلى اللجوء إلى هذا الانتقال، وكيفية حدوثه: هل إلى كلمات؟ أم إلى جمل؟ أم إلى كليهما معا؟

وقد كان مخبرونا ينتقلون من اللغة العربية الفصحى إلى أحد الأنظمة اللغوية الثلاثة (الفرنسية، والقبائلية، والعامية) بواسطة كلمات، فلنبدأ بكلمات اللغة الفرنسية. ومن الأمثلة على ذلك من المدونة ما يلي:

Normalement في الصيف تاع 2014 و Exacte في الولاية.

- لو كان كل واحد فينا عندو Problème يطلع فوق العمود.

- Mais وعلاش نحيت البريكي.

- أنا صح كان عندي البريكي Parce que نشرب الدخان.

- déja Est-ce que تورطت في قضية.

- Juste كنت نجيب Les légume ونبيعلهم Des fois بـ Le crédit

- Parce que كنت عايش في La France

- قلت الهدرة هاديك Mais كنت في La période مهدّد من الشاهد الأول.

- نسقسيهم واش كاين Exacte.

- وقتاه نحولك Les papiers تاعك.

- إه يعيطولي Mais أنا ما درت والوا.

- روح حكم La place تاعك.

- Apparemment ماشي هذا للي كان يخبّي الأشياء المسروقة.

- هكذا صراط L'A ffaire.

نلاحظ من خلال هذه المدونة انتقال المخبرين إلى استعمال كلمات باللغة الفرنسية وهي عبارة عن ظروف وأدوات ربط كونها سهلة وخفيفة على اللسان أثناء النطق بها، خلافا لما يرد في الفصحى التي يراها الغالبية معقدة وصارمة، إذ لا يكاد يخلو خطابهم من مثل هذه الكلمات وفيما يلي نحاول توضيح معاني بعض الكلمات.

أ-الانتقال إلى كلمة: Des fois ويقابلها في اللغة العربية الفصحى عبارة "في بعض الأحيان" إذ يأتي الظرف للدلالة على الزمان أو المكان. وكلمة Des fois تدل على الزمان الذي هو عبارة عن الاسم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يدل على الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع ذلك المعنى فيه[26]، ورغم أنّها لم تظهر كثيرا في كلام المخبرين إلا أنّها أدت وظيفتها الخاصة بها.

Normalement: وهي أيضا ظرف لكنه من الظروف الفرنسية المنتهية باللاحقة ment، ومعناها في اللغة الفرنسية يختلف عن معناها في اللغة العربية، أصلها الفرنسي dans la Norme des choses، ويقابل هذا المصطلح في اللغة العربية الفصحى لفظة "من المفروض".

- Est-ce que: عبارة عن صيغة استفهام، معناها في اللغة العربية الفصحى "هل".

- Mais: من أدوات الربط Conjonction indique l'opposition يقابلها في اللغة العربية الفصحى لفظة "لكن" التي تستعمل للربط بين جملتين، ومعناها الاستدراك الذي هو تعقيب الكلام ينفي ما يتوهم ثبوته أو يثبت ما يتوهم نفيه[27].

وقد لاحظنا أيضا أنهم ينتقلون إلى استعمال كلمات أخرى ليست بظروف ولا بأدوات ربط إنّما هي وحدات معجمية تكرر ورودها بكثرة ملفتة للانتباه في المدونة مثل التي ذكرناها سابقا.

وقد يلجأ بعض المتهمين أو الشهود أثناء المناقشة التي تدور بينهم وبين القاضي إلى استعمال القبائلية، فلا غرابة من ذلك لأنّها اللغة الأم للأغلبية، كما هي اللغة التي يستعملونها في حياتهم اليومية ولذلك نجد من ينتقل إليها أثناء الحديث، ومن الأمثلة على ذلك من المدونة ما يلي:

- **Mais Ibaniyid lhal walighth atmaghera (لكن تبيّن لي أني رأيته في العرس).**

- **Paece que Nekigh inayid chahed amazwarou belik dhwayigh athinghan (لأنّ الشاهد الأول قال لي هو من قتله).**

- **Après Rohghad chkigh fellass (بعد ذلك ذهبت واشتكيت عليه).**

- **Nekigh يا سيّدي الرئيس O3limghara.**

وبما أنّ المخبرين لغتهم الأم القبائلية فإنّهم يلجأون إليها من حين إلى آخر سواء كان ذلك عن قصد أم عن غير قصد فهي اللغة المستعملة في حياتهم اليومية وهذا حتما سيؤثر على اللغة العربية، لأنّ الفرد في هذه المنطقة يتحدث بلهجة تتضمن معاني تعدّ خليطا من العربية والقبائلية والفرنسية، فهذه هي إحدى حقائق الحياة في منطقة بجاية.

فمن خلال تحليلنا لظاهرة الانتقال اللغوي، يمكننا أن نتساءل عن أسباب حدوث هذه الظاهرة؟ ومتى تحدث؟ وإلى أي مدى تؤثر في لغة الفرد؟

تحتل اللغة العربية مكانة جدّ حساسة في المجالات الرسمية بفضل سياسة التعريب المعتمدة من طرف السلطة وكذلك بفضل تفردها بالشرعية الدستورية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، إذ نجدها في الوثائق القانونية والإدارية، وكذلك هي لغة التدريس في بعض التخصصات، وهي التي تستعمل في المواقف الرسمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من كون العربية تسيطر على مختلف المجالات الرسمية في البلاد، وهذا أمر طبيعي باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، إذ يستعملها الفرد حسب المقامات والسياقات والظروف الاجتماعية. أمّا اللغة الفرنسية فعلى الرغم من حضورها الواضح في هذه البلاد إلا أنّها تبقى في مقام اللغة الأجنبية التي لا تحظى بأيّة شرعية دستورية في البلاد.

ويعود الانتقال اللغوي عند المحامين والقضاة والمتهمين والشهود إلى عدم الكفاءة في لغة ما أو في لغتين أو في كل اللغات في بعض الأحيان.[28] أو ربما يعود ذلك إلى أسباب أخرى منها:

أ- المقام: « ينبغي على المتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات ولذلك يقال لكل مقام مقال».[29] يتمثل المقال في اللغة التي نعبّر بها عن مقام من المقامات تعبيرا وافيا وشاملا له بكل تفاصيله، أمّا المقام فيتمثل في الظروف الخارجية المحيطة بالرسالة اللغوية (المقال) مثلا لا يستطيع إمام المسجد خلال صلاة الجمعة أن يلقي خطابا رياضيا، بل عليه أن يلقي خطابا دينيا (خطبة الجمعة).

ويظهر من خلال مدونتنا ودراستنا الميدانية أنّ المقام الذي سجلنا فيه كلام المخبرين هي " المرافعة داخل قاعة المحاكمة" فلذلك من المفروض أن تكون اللغة المستعملة أثناء المرافعة العربية الفصحى بحكم أننا في موقف رسمي، إلا أنّ المدونة التي جمعناها وقمنا بتحليلها، لاحظنا عكس ذلك، ففي بعض الأحيان لاحظنا الحضور القوي لهذه اللغة أثناء المناقشة بين القاضي والمحامي؛ بمعنى بعض المحامين والقضاة يعطون للمقام صبغة رسمية، ولكن رغم هذا الموقف الرسمي، إلا أنّ المعنيين بهذه الجلسة لا يستعملون اللغة العربية وحدها، بل ينتقلون من اللغة العربية إلى لغات أخرى مثل العامية والفرنسية والقبائلية.

ونجد اللغة العربية الفصحى المستعملة أثناء المرافعة تقتصر على بعض التراكيب والأساليب المألوفة التي تعودوا على استعمالها عند كل من المحامي والقاضي مثل:

- **فقد نصت عليه المواد...**
- **بموجب أحكام المادة...**
- **المعارضة بالرجوع إلى رقم المادة...**
- **صدور المرسوم...** فهذه التراكيب تتكرر لكثرة استعمالها وتداولها في لغة القانون.

ويمكن توزيع هذه اللغات التي ينتقل إليها المخبرون كالآتي:

- **الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية:** من المعروف أنّ للغة الفرنسية مكانة عالية في المحيط الاجتماعي الجزائري عامة وفي بجاية خاصة، إذ لا تكاد تخلو لغة المواطن البجائي من ذكر كلمات بالفرنسية خاصة العبارات القصيرة مثل: Voila, Donc, Bien sur, Alors, Parce que... بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصبحت هذه الاستعمالات عادة لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها بسهولة، فرغم أنّ اللغة الفرنسية ليست اللغة الرسمية في البلاد إلا أنها ظلت سائدة خاصة في القطاع الاقتصادي والإداري وربما الأسباب التي تجعل وتحرك الإبقاء على هذه اللغة في هذه المنطقة تعود إلى:

- **الأسباب التاريخية:** إذ بقي الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة لمدة طويلة من الزمن إذ تمثل اللغة الأجنبية الأولى في البلاد، لكن منطقة بجاية لا تعتبرها لغة أجنبية فقد أرادت أن تكون هذه اللغة في هذه المنطقة صورة مصغرة لفرنسا من خلال سلوكهم الاجتماعي وتسييرهم الإداري في الجامعة ونمط معيشتهم، إذ أصبح غالبية الجيل الجديد يستعملون اللغة الفرنسية قبل أن يدخلوا الابتدائية، فأصبحت لديهم اللغة الفرنسية لغة منشأ، إضافة إلى القاطنين في هذه المنطقة يهتمون أكثر بها ولهذا نجد هذه اللغة داخل قاعة المحاكمة، ضف إلى ذلك المحامين الذين تلقوا تعليمهم بهذه اللغة قبل تعريب تخصص الحقوق ومازالو إلى حدّ الآن يزاولون مهنة المحاماة، وهو ما جعلها أكثر تداولا واستعمالا إلى حد الساعة، وهذا طبعا ساهمت فيه عوامل عدة.
- العامل الجغرافي أيضا له أثر على النمو اللغوي، وعلى تكوين ميولهم واختياراتهم للغة التي يرونها مفيدة.
- تواجد النخبة التي تلقت تكوينها باللغة الفرنسية والتي أصبحت تتحكم في مصدر القرارات.

ولاحظنا أيضا أنّ الانتقال إلى اللغة الفرنسية يمكن أن يكون بنية الظهور والإعلان عن المستوى الثقافي وهذا ما نجده عند نوع من النساء اللواتي يملن إلى استعمال اللغة الفرنسية بدل العربية والقبائلية، والشيء نفسه بالنسبة للمحامين والقضاة والمعنيين بالجلسة القضائية، وهذا سواء كانوا يتحدثون باللغة العربية الفصحى أم العامية أم القبائلية فالفرنسية حاضرة دائما، وهذا لأنّهم تأثروا بالوضع اللغوي في الجزائر، كما أنّهم ينظرون إلى أنّها لغة الحضارة والتطور عكس اللغة العربية التي يرونها لغة الجمود، ينحصر استعمالها في المساجد فقط أو في نظم الشعر، ولذلك فالفرنسية لازالت إلى اليوم فاعلة في هذه المنطقة ويتجلى ذلك أكثر من خلال استعمالاتها المختلفة.

- **الانتقال من اللغة العربية الفصحى إلى العامية:** يظهر من خلال مدونتنا أنّ المخبرين ينتقلون أيضا إلى هذه اللغة، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى تأثرهم البالغ بالعامية والتي يستعملها كلاهما للتأكيد من التواصل والحفاظ على استمراريته[30] وذلك باستعمالهم الدائم لبعض الكلمات مثل تاعي، أومبعد، بصح، لازم، شحال تسما اللي، كاين...الخ وهذا ما لاحظناه عند حضورنا الشخصي لبعض الجلسات القضائية في قاعة المحاكمة، وهذا أمر طبيعي، لأنّهم ألفوا استعمال العامية في حياتهم اليومية بحكم مناطق سكنهم.

- **الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية (القبائلية):** وهذا يخص أكثر المتهمين والضحايا والشهود الذين يتم استجوابهم أثناء الجلسة القضائية، وذلك لعجزهم اللغوي في العربية أو لعدم كفايتهم في اللغة الثانية (العربية الفصحى).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تأثير المحيط على استعمال اللغة: فكما نعرف أنّ المحيط يؤثر على لغة الفرد فالمتكلم (الفرد) يراعي كل ما يحيط به من ظروف لأداء الرسالة التي يرغب فيها مع العلم أنّ اللغة هي وسيلة التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع، بل هي من ضروراتها والإنسان كائن اجتماعي تساعده اللغة على أداء مهامه من تأثير وتبادل الآراء وتحقيق اجتماعيته، فلا يمكن فصل اللغة عن المجتمع الذي يقدر مكانتها، لأنّ اللغة هي التي تثبت كيان وأهواء ذلك المجتمع والعكس صحيح. فنظرا لوجود محكمة بجاية في منطقة بجاية، وكما نعرف أنّ هذا المجتمع الذي تتواجد فيه هذه المحكمة مجتمع متعدد اللغات وأغلبيتهم ناطقة بالقبائلية، وهذه المنطقة التي تعرف صراعا لغويا بين العربية والقبائلية، لأنّ العربية لا تحتل موقع اللغة الأم عندهم، وإنّما هي لغة التعلّم في المدرسة فقط، ولكن هذا لا يعني أنهم لا يتأثرون باللغات الأخرى المستعملة في الحياة اليومية كالعربية العامية والقبائلية والفرنسية. ولهذا لا تستعمل اللغة العربية الفصحى وحدها داخل قاعة المحامكة مادام المناخ المحيط بها تغلب عليه اللغات التي ذكرناها وحتى اللكنة ولذلك حين يتكلم المحامي أو القاضي أو المتهم أو الشاهد خاصة وإن كان من هذه المنطقة فإنه دائما يتأثر بهما.

أمّا الظاهرة الثانية التي عثرنا عليها في مدونتنا هي ظاهرة المزج اللغوي التي وجدناها تكررت كثيرا أثناء المرافعة داخل قاعة المحاكمة، إذن ماهي الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة؟

5- 2- المزج اللغوي:

ومن الأمثلة على ذلك من المدونة ما يلي:

- **وكي رحت لقيتهم فوق العمود يحبو يسويسدو.**
- **وانت علاش طلعت فوف البوتو.**
- **والله العظيم غير عند الكوراج.**
- **لو كان كنت عارف بلافير هذي.**
- **ماتقدرش الله الغالب ماعنديش طيارة ولاباش An sauter.**
- **تفاهمت شطوح**

نلاحظ في المثال الأول تداخل ضمير الغائب هم في الكلمة الفرنسية وامتزجا معا وأصبحا كلمة واحدة، وهذه الكلمة أصبحت تستعمل في الحياة اليومية، ومن التغيرات التي طرأت عليها هي طريقة النطق فقط. كما لاحظنا في الأمثلة الأخرى إضافة الـ التعريف إلى كلمات باللغة الفرنسية، أي مزجوا بين لام التعريف في اللغة العربية وكلمات باللغة الفرنسية، ويظهر بوضوح من خلال النطق.

ونلاحظ في الأخير تداخل ضمير المتكلم (نحن) بالقبائلية وامتزج مع الكلمة بالفرنسية وأصبحا كلمة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر من خلال هذه المدوّنة أن المزج في خطاب القاضي أو المدعي أو المحامي خلال المرافعة تقع على مستويين هما المستوى الصوتي والمعجمي.

أمّا على المستوى الصوتي فيظهر ذلك في ظاهرة النبر والتنغيم، إذ أنّ النغمة الأمازيغية (القبائلية) ظهرت في الخطاب القانوني، سواء لدى القاضي أم المحامي أم المتهم، ولم يتمكن أحدهم أثناء الكلام من إخفائها فظهرت في خطابهم بصورة لا شعورية ومتكررة ولافت للانتباه ومثال ذلك من المدونة:

- **هل يمكن للمحكمة أن تقوم باعتبار هذه المدة أم لا؟**
- **هل يمكن أن يكون خلال فترة 15 يوم...**
- **التوقف عن الدفع.**
- **يرفع يفضل تسما إلى المحكمة المختصة...**

ففي هذه الأمثلة ظهرت النغمة الأمازيغية (القبائلية) بوضوح، ولعل السبب في هذا يعود ربما إلى عدم الممارسة اليومية للغة العربية الفصحى، فاقتصرت ممارستها داخل قاعة المحاكمة، فيحصل حينئذ المزج اللغوي كنتيجة طبيعية لصعوبة استعمال اللغة العربية الفصحى، فيقتبسون كلمات من لغات أخرى خاصة اللغة الفرنسية ويخضعونها لتغييرات وبذلك يقحمونها في خطاباتهم. وهذه التغيرات في لغة ما، والناجمة عن الاحتكاك مع لغة أخرى نتيجة الازدواجية اللغوية التي تعيشها في الجزائر. أمّا المزج اللغوي الواقع على المستوى المعجمي، فكثيرا ما يقتبسون كلمات على مستوى وحداتها، وتضاف إليها وحدات أخرى، ثم يوظفونها في كلامهم، ومثال ذلك من المدوّنة كلمة "تفهمات Thfahmete" ففي هذه الكلمة مزجوا بين القبائلية واللغة العربية الفصحى، إذ قاموا بإدخال تغييرات على مستوى هذه الكلمة وذلك بإضافة حرف (The) في أول الكلمة و(Te) في آخرها والتي تدل في القبائلية على الضمير "أنت"؛ بمعنى قاموا بتصريف الكلمة مع الضمير المخاطب ومزجوا بين اللغتين حتى أصبحت كلمة واحدة تستعمل بالقبائلية.

نستعرض أيضا نوعا آخر من المزج اللغوي، الذي ورد في مدونتنا، وهو بين الفرنسية والقبائلية مثل كلمة An sauter فهذه الكلمة مأخوذة من اللغة الفرنسية وهي من الفعل Sauter وأضافوا إليها وحدات أخرى من القبائلية مثل « An » الذي يدل في هذه اللغة على الضمير المتكلم "نحن". الملاحظ من خلال المدوّنة ومن خلال ملاحظتنا الميدانية أن ظاهرة المزج اللغوي تحدث بين اللغة الفرنسية والقبائلية وبين العربية والفرنسية وبين العربية والقبائلية هذا نتيجة لتأثر هذه الأخيرة بهذه اللغات بفعل العلاقات الشخصية الاجتماعية والإنسانية والعلاقات المتنوعة، مما جعل هذه اللغات جزءا من حياتنا اليومية، كما لاحظنا أيضا أنّ هذه الظاهرة تكثر عند مزدوجي اللغة بحيث يلجأ الفرد إليها لملأ الثغرات التي يصادفها في اللغة الأولى. فمن المفروض أن يكون الخطاب القانوني المتداول في قاعات المحاكم سليم اللغة وواضحا، لكن الملاحظ في الواقع هو عكس ذلك تماما، إذ أصبح خطاب المحامي أو القاضي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو المدعي مزيجا متداخلا بصفة مفرط فيها، كما أنّه من المفروض أيضا أن تكون المرافعة داخل هذه القاعات باللغة العربية الفصحى، لكن هذه الأخيرة تستعمل فقط في الخطاب القانوني المكتوب كالمذكرات والعرائض...الخ

وجدنا من خلال مدونتنا أنّ المزج اللغوي قد تكرر بصفة كبيرة إلى درجة تكوين لغة ركيكة يصعب فهمها، خاصة إذا تكررت هذه الظاهرة في جملة واحدة، ونتج عن هذا المزج اللغوي ظاهرة الازدواجية والتعددية اللغوية التي كان لها أثر لحدوث هذا المزج اللغوي، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أم الجماعات، إذ يتعامل المتكلم في حياته اليومية، مع ثلاث لغات وهي العربية والأمازيغية (القبائلية)، إضافة إلى اللغات الأجنبية والتي على رأسها اللغة الفرنسية التي نالت العناية القصوى في منطقة بجاية إلى يومنا هذا والتي يعتبرونها الأفضل من اللغات الأخرى. أو قد يكون هذا المزج تعبيرا عن نقص في الملكة في لغة الخطاب الأساسية وفي هذه الحالة يأتي التحول اللغوي ليعوض هذا النقص[31]. كما يمسّ المزج اللغوي كل مستويات اللغة ولكن أكثر المستويات عرضة لهذه الظاهرة مستوى الوحدات المعجمية، لأنّ لكل لغة معجمها الخاص، ومن ثم فإنّه يتعرض للتغيير وتضاف إليه وحدات أخرى، وربما جاءت نتيجة اختراع الفرد فهو يضطر دائما إلى إدخال كلمات من اللغة الفرنسية، لأنّها تساعده على تحقيق الوظيفة التبليغية خاصة إذا تعلق الأمر بالمصطلحات العلمية ظنّا منه أنّ هذه اللغة لا تعرف العجز اللغوي، وإنّما هي تساير العصر وتواكبه.

وفي الأخير إنّه لا يمكن للغة أن تحاط بسياج وتبقى في معزل عن التأثيرات الخارجية، لأنّ اللغات البشرية تأخذ بعضها من بعض، واللغات مهما كانت راقية فإنّها لا يمكن أن تكون في معزل عن هذه التأثيرات.

خاتمة:

عرض هذا البحث أهم الظواهر السوسيولسانية في الخطاب القانوني، فدرس هذه الظواهر نظريا وناقشها بكل تفاصيلها من أجل بلورة طبيعة الخطاب المستخدم داخل قاعة المحاكمة. ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- يظهر من خلال المدوّنة وجود مجموعة من الظواهر السوسيولسانية المتمثلة في الانتقال والمزج اللغويين.
- تتناوب كل من العربية الفصحى وعاميتها والفرنسية في الخطاب القانوني.
- يوجد مزج لغوي بين العربية/ الفرنسية والقبائلية/ الفرنسية.
- لا تستعمل اللغة العربية الفصحى وحدها في الخطاب القانوني أثناء المرافعة، وإنّما تستعمل إلى جانبها العربية العامية والفرنسية والقبائلية.
- يلاحظ أنّ المرافعات في الخطاب القانوني في محكمة بجاية تعدّ خليطا بين العربية والقبائلية والفرنسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الأخير يمكن أن نستنتج من خلال مدونتنا المتمثلة في الخطاب القانوني في محكمة بجاية والذي يدور بين القاضي والمحامي والمدعي العام والمتهم والشاهد...الخ أثناء مناقشاتهم ظهر أنّه خطاب متداخل اللغات إمّا بين العربية الفصحى والفرنسية أو بين اللغة الأمازيغية (القبائلية) والعربية، وهذا التداخل سواء أكان على مستوى الكلمات أم الجمل.

- إنّ ما يمكن أن نقترحه هو أن يلتزم المحامي والقاضي باستعمال اللغة العربية الفصحى فقط أثناء المرافعات.

- فالوضع اللغوي للجزائر لا يمكن تغييره رغم تأثيره المباشر على اللغة العربية الفصحى وبالتالي تأثيره على لغة الخطاب القانوني؛ إذ يتكلم الغالبية في منطقة بجاية بالقبائلية وبعضهم بالعربية العامية وبعضهم بالفرنسية، لذلك فإنّه لا يسهل تغيير هذا الواقع المعيش وبالتالي فإنّ الحدّ من تأثيرات اللغة الأم على وجه الخصوص في الخطاب القانوني المتداول داخل قاعة المحاكمة يكون من خلال التزام الأطراف المعنية باللغة العربية الفصحى من خلال خطاباتهم، فالقضية هي قضية التزام فردي، وبهذا يتم تقليص حجم تأثيرات العامية والفرنسية على خطاباتهم.

يمكن تصوّر رؤية أخرى للموضوع من خلال دراسة اللغة العربية التي يجري بها تأليف كتب القانون ومن ثمَّة تُبرَز إشكالية جديرة بالدراسة والبحث تحاول الإجابة عن تساؤلات من شأنها أن تخدُم القضية التي درسناها:

- هل تتطابق اللغة العربية في كتب القانون مع اللغة العربية المتداولة في المحاكم؟

- هل تتسرَّب إلى لغة كتب القانون ظاهرة التعدد اللغوي ؟

وفي الأخير نأمل أن تكون هذه الدراسة هي بداية حقيقية للبحث الواقعي الجاد في قضايا مصيرية من قبيل ما تطرحه المسألة اللغوية في الجزائر عموما وفي بجاية خصوصا.

الهوامش:

[1]- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات، تر: حسن حمزة، بيت النهضة، ط1، لبنان: 2008، ص400

[2]- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط9، مصر: 2004، ص59.

[3] - G. Mounin,Dictionnaire de linguistique, 4eme édition, Paris, 2004, p108.

[4] R. Galisson et D. Coste, Dictionnaire de Didactique des Langues, Hachette, Paris, 1973, p153.

[5] - J.F Hamers et M. Blanc, Bilingualité et Bilinguisme, Belgique, Pierre Mardaga ([2eme] édition), 19l83, p238.

[6]- Ibid, p238.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[7] - Ibid, p238.

[8]- Louis – Jean Calvet, La Sociolinguistique, Presses universitaires de France, Paris, 1993, p42.

[9]- Paul Robert , le Petit Robert, dictionnaire Alphabétique de la langue française, p250.

[10] - R. Galisson et D. Coste, Dictionnaire de didactique des langues, p69.

[11]- Christian Baylon, Sociolinguistique, société, Langue et discours, domination symbolique, Paris, 1985, Ed demoel, p147.

[12]- William Mackey, Bilinguisme et contacts des langues, Edition Klincksieck, Paris, 1976, p18.

[13]- J.F Hamers et M. Blanc, Bilingualité et Bilinguisme, p198.

[14]- Ibid, p198.

[15]- Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algériens et leur(s) langue(s), El Hikma, ([2eme] Ed), 1997, PP113 - 114.

[16]- محمد علي الخولي: الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض:1987م ص118.

[17]- J. F. Hamers et M. Blanc, , Bilingualité et bilinguisme, P198.

[18] - Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algériens et leur(s) langue(s), p113 -114.

[19]- محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين، ص122.

[20]- نور الدين السد "مفهوم الخطاب والخطاب الأدبي" مجلة الخطاب، جامعة تيزي وزو: 1996م، العدد1، ص11.

[21]- ماري نويل وغاري برابر، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهم الشيباني، ط1. الجزائر:2007م، ص49.

[22]- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار الأمان، ط1، الرباط: 2015، ص33.

[23]- سمير شريف استيتية، اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، ط2، عمان: (2008م – 1429هـ)، ص520.

[24]- طاووس وكال، البنية الحجاجية في الخطاب القانوني، مذكرة ماجستير، الجزائر: 2006- 2007م، ص7.

[25]- سمير شريف استيتية، اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)، ص ص520- 524.

[26]- محي الدين عبد الحميد، التحفة السينية، دار الإمام مالك، دط، الجزائر:(1422هـ - 2001م)، ص105.

[27]- المرجع نفسه، ص105.

[28]- Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algériens et Leur(s) Langue(s), p114.

[29]- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح وشر: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت: دت، ج01، ص ص136 – 139.

[30]- Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algériens et Leur(s) langue(s), p114.

[31]- J. Hamers et M. Blanc, Bilingualité et bilinguisme, p204.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تح وشر: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت: دت، ج01، 1998

2- سمير شريف استيتية، اللسانيات (المجال، والوظيفة، والمنهج)، عالم الكتب الحديث، ط2، عمان: (2008م – 1429هـ).

3- طاووس وكال، البنية الحجاجية في الخطاب القانوني، مذكرة ماجستير، الجزائر: 2006- 2007م.

4- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط9، مصر: 2004.

5- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات، تر: حسن حمزة، بيت النهضة، ط1، لبنان: 2008.

6- ماري نويل وغاري برايز، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهم الشيباني، ط1. الجزائر:2007م.

7- محي الدين عبد الحميد، التحفة السينية، دار الإمام مالك، دط، الجزائر:(1422هـ - 2001م).

8- محمد علي الخولي: الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض:1987م.

9- مرتضى جبار كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، دار الأمان، ط1، الرباط: 2015.

10- نور الدين السد "مفهوم الخطاب والخطاب الأدبي" مجلة الخطاب، جامعة تيزي وزو ، العدد1: 1996م.

ثانيا: المصادر والمرجع باللغة الأجنبية:

11- Christian Baylon, Sociolinguistique, société, Langue et discours, domination symbolique, Paris, 1985, Ed Demoel.

12- G. Mounin, Dictionnaire de linguistique, 4eme édition, Paris, 2004.

13- J.F Hamers et M. Blanc, Bilingualité et Bilinguisme, Belgique, Pierre Mardaga (2^{eme} édition), 19l83.

14- Khaoula Taleb Ibrahimi, Les Algériens et leur(s) langue(s), El Hikma, (2^{eme} Ed), 1997.

15- Louis – Jean Calvet, La Sociolinguistique, Presses universitaires de France, Paris, 1993.

16- Paul Robert, Le Petit Robert, Dictionnaire Alphabétique et analogique de la langue française. Société du Nouveau Littré , Paris, 1977

17- R. Galisson et D. Coste, Dictionnaire de Didactique des Langues, Hachette, Paris, 1973.

18-William Mackey, Bilinguisme et contacts des langues, Edition Klincksieck, Paris, 1976.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com